واجه الفلسطينيون العرب أهل فلسطين، بالمقاومة السياسية والقتالية، مشروع الحركة الصهيونية الطامعة ببلدهم، منذ انكشف في العقد الثاني من القرن العشرين، أمر وعد بلفور الذي تعهدت بريطانيا بموجبه للمصرفي اليهودي البريطاني اللورد روتشيلد، ومن ورائه الاتحاد الصهيوني، بتأييد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وجاء الحكم البريطاني للبلاد بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى لينفذ صك انتداب صادرا عن عصبة الأمم الوليدة، مبنيا على قاعدة وعد بلفور، فكأن الشرعية الدولية التي أنشأها الحلفاء المنتصرون كرست منذ ذلك الوقت المبكر دور الغطاء للأغراض والخطط الاستعمارية الإجرامية.

وليس المقام مقام الحديث عن أشكال المقاومة السياسية أو القتالية في فلسطين منذ العقد الثاني من القرن العشرين حتى اليوم، ولكن الملاحظ في التتبع التاريخي لفكرة التسوية بين العرب أهل فلسطين والمستعمرين الصهيونيين أنها ترجع إلى أوقات مبكرة من الصراع العربي الصهيوني، وأنها كانت تعرض وتنشط في الأطوار التي تحتدم فيها المقاومة بشقيها: السياسي والقتالي. وغالبا ما كان البريطانيون هم الذين يطرحونها. وبعضها مبادرات ومشاريع غربية تقدم بها أصحابها لسبب أو لآخر كلما كان الصراع يشتد ويصبح ساخنا. ولم تتوقف مشروعات التسوية حتى يومنا هذا، على الرغم من أن العناصر التي تدور حولها تختلف من حين إلى حين. فبعض العناصر ثابتة، تتناولها التسوية بعد التسوية بطرق مختلفة، ولكن بعضها الآخر متبدل، نجد له ذكرا في مشروع أو في أكثر، ثم يختفي ذكره لأن الواقع تجاوزه.

ذلك أن كل مشروع من مشاريع التسوية إنما ينطلق في لحظة معينة من معطيات وميزان قوى قائم على الأرض.

ومن هنا يمكن القول مثلا إن عرض الحكومة البريطانية على الفلسطينيين في عام ١٩٢٣ إقامة (وكالة عربية) على غرار الوكالة اليهودية، بدلا من المطالبة العربية بحكومة وطنية نيابية، كان نوعا من مشروع تسوية بشأن أسلوب الحكم.

كما يشار مثلا إلى أن الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية عام ١٩٣٠، أي عقب ثورة البراق عام ١٩٢٩، كان يحمل تسوية ما بين مطالب أهل البلاد وبين مطالب الحركة الصهيونية فيما يتعلق بالهجرة اليهودية، إذ رأى استمرارها، ولكن مع ربط عدد اليهود القادمين بالطاقة الاقتصادية الاستيعابية للبلاد.

وفي صدد الحكم ونظامه في البلاد، أوصت اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) التي وفدت إلى فلسطين إثر نشوب الثورة الشعبية المسلحة عام ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين ذواتي سيادة عربية ويهودية مع إبقاء بعض المناطق خاضعة للانتداب. وتلك تسوية ما بين مطلب الفلسطينيين بإنهاء الانتداب وعقد معاهدة تقوم بموجبها حكومة وطنية ذات حكم دستوري (على الأسس التي اتبعت في العراق وسوريا ولبنان من قبل) وبين ديمومة الانتداب على حاله القائم.

ومما يستلفت النظر أن خريطة هذا المشروع للتقسيم قد تعتبر أساسا تاريخيا لخريطة مشروع التقسيم الشهير الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما تفجر الصراع المسلح عام ١٩٤٧. وقبل ذلك في عام ١٩٤٦. أخذت بريطانيا، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، تمهدان لخروج بريطانيا من فلسطين بطرح مشروعات

تقسيم فحواها تقسيم فلسطين إلى مقاطعات، تحكم نفسها ذاتيا وتخضع لإدارة مركزية بريطانية، كذلك تقدم أنورين بيفن وزير خارجية بريطانيا في شباط فبراير ١٩٤٧ بمشروع آخر يقوم على أساس تقسيم فلسطين إلى قسمين يتمتعان بالحكم الإداري الذاتي، على أن تسند الوصاية عليهما إلى بريطانيا مدة خمس سنوات أخرى تهيئ فيها البلاد للاستقلال.

كذلك يمكن القول مثلا إن كتابا أبيض آخر أصدره رامسي ماكدونالد عام ١٩٣٩ كان وثيقة أخرى من وثائق التسوية التي عرضت خلال الصراع الطويل في فلسطين، وتبنت تلك الوثيقة فكرة دولة فلسطينية مستقلة يقتسم العرب واليهود السلطة فيها بحيث يحافظ كل منهما على مصالحه الحيوية، ويسمح في السنوات الخمس التالية بإدخال خمسة وسبعين ألف مستجلب يهودي، على أن تربط أية هجرة لاحقة بموافقة العرب. وذلك بدوره عرض من عروض التسوية حول موضوع الهجرة اليهودية التي كان العرب يرفضونها تماما وكان الصهيونيون يريدون إطلاق العنان لها دون قيد ولا شرط، وكانت بريطانيا توازن في كل مرحلة بين الاعتبارين اللذين يفرضان نفسيهما على سياستها: اعتبار الالتزام الأساسي تجاه الصهيونيين واعتبار التزامها التظاهري التكتيكي تجاه الفلسطينيين والمنطقة. فكان الالتزام الأول بمثابة دستور الانتداب البريطاني، في حين كان الالتزام الثاني يتلون حسب الظرف الآني وحسب الحزب الحاكم أو رئيس الوزراء القائم في لندن. وما أكثر المشروعات التي عرضها البريطانيون ثم تراجعوا عنها وأنكروها.

ولم تتوقف مشروعات التسوية حتى في برهة حرب فلسطين عام ١٩٤٨. فقد تقدم الكونت فولك برنادوت الوسيط الدولي المعين بقرار هيئة الأمم المتحدة في فلسطين، بمشروع تسوية يقوم على اقتراح نشوء دولة عربية ودولة يهودية، مع إقامة اتحاد دستوري ومجلس مركزي بينهما. وتناول مشروع برنادوت، بالإضافة إلى نظام الحكم والسلطة، بنودا خاصة بالهجرة اليهودية، وبالأماكن المقدسة، وبحق العودة، وبالحدود، فكان عقابه على يد الإرهابيين اليهود عاجلا، إذ قتلوه بحجة أنه متحيز للعرب. غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تر مناصا على ضوء مجمل الوقائع التي طرأت بعد حرب فلسطين، وضمن هذه الوقائع مصرع الوسيط الدولي، إلا أن تصدر قرارها الشهير الذي هو القرار ١٩٤ الذي يعترف بحق العودة.

أوجدت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ واقعا جديدا على الأرض. فقد اضطر معظم العرب أصحاب فلسطين إلى الهجرة من مدنهم وقراهم إلى قطاع غزة والضفة الغربية والدول العربية المجاورة في ظروف الحرب التي لم يكونوا مهيئين لها ولا داعي للحديث عنها في هذا المعرض. وتقول الإحصائيات المعتمدة لدى الباحثين الفلسطينيين إن عددهم بلغ ٨٠٤٧٦٦ نسمة. ومن خلال الواقع الجديد الذي أوجدته النكبة على الأرض بدأت عروض التسوية اللاحقة تصطبغ بصبغة جديدة وتتشكل من نقاط مغايرة لكل ما جاءت به التسويات السابقة. فانصبت تلك المشاريع على اللاجئين وواقعهم ومشكلاتهم (الإنسانية) و (الاقتصادية). وتولت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ستار الأمم المتحدة صياغة مشروعات التسوية المستجدة فخلفت بريطانيا في هذه الأمور. وكان الحديث حتى عام النكبة يدور حول قضية فلسطين فاستبدل العنوان بقضية اللاجئين. وبدأ ذلك في العام ١٩٤٩ حين أوفدت إلى فلسطين لجنة الاستقصاء الاقتصادي للشرق الأوسط، التي أشارت بإنشاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم وأوصت بأن تعمل الوكالة على تقليص برامج الغوث مع زيادة برامج التشغيل.

واستمرارا مع هذا النهج والسياق تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٤ بمشاريع إقليمية دولية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المضيفة بنيت على أساس أن حق العودة للاجئين لن يكون إلا في حدود الممكن، وإن المشكلة الفلسطينية أصبحت مشكلة اقتصادية، وأن حلها بالتالي إنما يكون باستصلاح أراض غير مستصلحة في المنطقة، واستجرار المياه إليها، وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. وكانت هذه المشاريع مرسومة لتنشأ حيث توجد مياه وتوجد أراض في كل من مصر (مشروع سيناء)، وسوريا (مشروع الرمدان) ولبنان (مشروع الحاصباني) والأردن (مشروع غور الصافي وبردلى). وكان الأمريكيون يعولون على موافقة جمال عبد الناصر على هذا التوجه. فإذا ما سارت مصر فيه تبعها الباقون. وكان عبد الناصر في ذلك الحين ما زال يمد حباله مع الأمريكيين الذين فتحوا معه خط الحوار والتفاهم. ولكنه ما لبث أن قطع تلك الحبال واتجه شرقا ليعقد مع الكتلة الشرقية صفقة الأسلحة التشيكية، وليؤسس مع الآخرين كتلة عدم الانحياز ويقيم علاقات مميزة مع الصين. ولذلك سقط مشروع سيناء دون حاجة للإعلان عن ذلك. وسقطت بقية مشروعات التوطين، حتى إن الجزء من مشروع الرمدان الذي جرى تنفيذه في عهد أديب الشيشكلي بسوريا أثبت قلة جدواه وضآلة تأثيره بالمقارنة مع ما كان الأمريكيون يأملون منه.

وجرى التركيز في سياق النظرة الاقتصادية أيضا على عنصر التعويض للاجئين عن ممتلكاتهم. وبدأ ذلك بمذكرة رئيس لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٥١ حيث جعلت التعويض أحد عنصري القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة. وعاد وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس يتكلم عنه في عام ١٩٥٥ بحسبانه أمرا مساعدا على توطين اللاجئين. وظل الحديث عن التعويض كالحديث عن التوطين عنصرا في العديد من المشاريع المتتالية التي اقترحتها جهات إسرائيلية وأمريكية وصهيونية، أرادت أن تحقق التصفية باسم التسوية وأن تهيل التراب على القضية الفلسطينية.

وقد أقدمت الولايات المتحدة، في عهد جون كينيدي، على فتح حوار مع جمال عبد الناصر الذي بدا زعيما حقيقيا في المنطقة. واتصلت بين الرئيسين مراسلات تبلورت من خلالها نقاط مشروع تسوية وفق نظرة كينيدي الجديدة إلى الموضوع. ويقوم مشروع كينيدي على أساس القرار ١٩٤ سالف الذكر، وتنشيط عضوية الولايات المتحدة في لجنة التوفيق الدولية القديمة التي انقطع ذكرها منذ أوائل الخمسينات، ووعد باستخدام نفوذ بلاده لكي تضاعف تلك اللجنة جهودها فيما أسند إليها من تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين وأبدى الاستعداد للمساهمة في حل المشكلات المتعلقة بتنمية مياه نهر الأردن.

وبمصرع كينيدي على النحو التراجيدي المعروف طويت صفحة ذلك كله. وعادت روح التصفية، لا التسوية، تطبع بطابعها مقاربات الولايات المتحدة نحو الموضوع.

لكن انبعاث ثورة الشعب العربي الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧، أثبت للعالم بالدليل الملموس أن المسألة ليست بهذه البساطة. فالقضية الفلسطينية ليست ورقة أو ملفا يسهل تمزيقه. والشعب العربي الفلسطيني ليس جيلا يموت وجيلا في أعقابه ينسى. بل أجيال تتوارث قضية قوية ذات جاذبية للأجيال الشابة التي تجد فيها كل معاني العدل والحق وتجد في التضحية من أجلها أعظم معنى من معاني تحقيق الذات المتطلعة إلى النبل. وقد سجلت الجموع الفلسطينية قدرتها وجدارتها بعد كل محنة كبرى على إيجاد طريقة للوقوف من جديد في المعركة الممتدة عبر الزمن لمقارعة العدو الذي يأبى التراجع والتسليم بالحقوق الواضحة الصريحة.

وكلما تبين ذلك بالواقع والدليل هرعت جهات ذات مقاصد مختلفة للبحث عن تسوية وتقديم مشاريع واقتراحات تكون بديلة عن حدة الصراع واتساع ساحته. فما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٦ تقدمت شخصيات إسرائيلية بمشاريع مختلفة نذكر منها مشروع آبا إيبان عام ١٩٦٨، ومشروع آرييه إلياف عام ١٩٧٤، ومشروع بن طوف عام ١٩٧٥، ومشروع أهارون كوهين عام ١٩٧٦. وهذا عدا عن مشروع أوري أفنيري المعتدل عام ١٩٦٨، ومشروع شخصية صهيونية هامة هي ناحوم غولدمان عام ١٩٧٠.

كما تقدم رؤساء دول وشخصيات سياسية هامة أخرى بمشاريع مختلفة، نذكر منها مشروع جوزيف بروز تيتو عام ١٩٦٧ ومشروع الحسين بن طلال عام ١٩٦٩ ومشروع حكماء افريقيا عام ١٩٧١ ومشروع هارولد ساندرز عام ١٩٧٥ ومشروع فهد بن عبد العزيز عام ١٩٨١ ومشروع رونالد ريغان عام ١٩٨٢، وكل منها يحتاج إلى عرض ودراسة خاصة.

قادت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ مرحلة جديدة من محاولات وضع تسوية بين العرب وإسرائيل، على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وانعقد مؤتمر مدريد للسلام الذي ضم بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا (اللذين هما راعيا المؤتمر) سوريا ومصر والأردن وممثلين عن الفلسطينيين الذين أدخلوا في البداية ضمن الوفد الأردني، وكذلك إسرائيل. وجرت في واشنطن مفاوضات ذات مسارات متعددة بين إسرائيل وكل وفد عربي على حدة. ثم جرت مفاوضات سرية بين وفدين موازيين: فلسطيني وإسرائيلي، في أوسلو، نجمت عنها الاتفاقية المرحلية المؤقتة التي نعيش اليوم في ظل الأوضاع المترتبة عليها.

ولا يمكن أن تعد هذه الاتفاقية تسوية بحال من الأحوال. فهي من زاوية الإسرائيليين عملية استقدام لقيادة منظمة التحرير صاحبة الشرعية الفلسطينية داخل المناطق التي يسيطر الإسرائيليون على مداخلها ومخارجها، وإعطاء مساحة محدودة من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وصف حكم ذاتي محدود رسمت له سائر أوضاعه بشكل يحشر رقبته في القبضة الإسرائيلية الضاغطة. وهي من زاوية الفلسطينيين خطوة نحو التسوية المنتظرة التي تحقق الحد الأدنى من منطق التسوية وتؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية، وكان في الحسبان أن تتم لاحقا بواسطة " مفاوضات الوضع النهائي " وهي التي كان من المقرر أن لا تتأخر عن تاريخ الرابع من أيار مايو ١٩٩٦ ثم تأجلت برهة أخرى ولم تبدأ مع ذلك، ولا يبدو أنها ستبدأ على الإطلاق. وكان مفترضا أنها ستقرر ما يتصل بالقدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

لقد اعتبرت الاتفاقية جزءا من (عملية سلام الشرق الأوسط). وأسندت رعاية تلك العملية بكاملها إلى الولايات المتحدة، ولم يكن لروسيا فيها إلا الحضور الشكلي على أوراق مدريد. ويمكن القول بالتأكيد إن الاتفاقية وما نجم عنها كان تجربة فاشلة، لا سيما وقد انفجر في السنة الأخيرة أعنف صراع ساخن وارتكبت إسرائيل بواسطة وزارتي باراك وشارون من الجرائم بحق الفلسطينيين ما لم يستطع الفلسطينيون العزل أن يدافعوا عن أنفسهم حياله إلا بتفجير أنفسهم. ووقفت الولايات المتحدة موقف المتواطئ مع أقسى السياسات القمعية الإسرائيلية.

هل بقي أي احتمال لتسوية في المستقبل؟

إن الإجابة على هذا السؤال صعبة للغاية، لاسيما بعد أن أحدث الإسرائيليون في الذاكرة الفلسطينية كل

هذه الذكريات المريرة وشحنوا الأجيال الصغيرة والشابة بالغضب والكراهية. وبعد أن تصاعدت وتيرة الأحقاد في شرائح كبيرة من مجتمع الجمهرات الإسرائيلية.

والمشكلة في التسوية، بغض النظر عن إمكان تقبلها نفسيا بعد اليوم، هي أنها في الأساس ومنذ القديم يفترض أن تنطلق من نقطة معينة وأوضاع معينة على الأرض. ولكن الفلسطينيين الذين يقفون أصلا على مزقة صغيرة متبقية من جسم وطنهم بعدما استولى الإسرائيليون على الوطن بأسره، يصدمون بأن الاحتلال الصهيوني الذي أقام إسرائيل بقوة السلاح وبفرض الأمر الواقع، ما زال حتى في هذا الزمن، يواصل قضم المزيد من الأرض الفلسطينية عن طريق ما يعرف بالاستيطان. وعندها يتنكر الإسرائيليون لتوقيعهم على وثائق التسوية القائمة، ويأخذون في التفاوض من جديد طالبين أسسا تتناسب مع ما فرضوه من أمر واقع جديد. وهذا ما أسميناه في أكثر من مقالة منشورة(الأمر الواقع الزاحف)، وما ينطبق عليه المثل الشعبي: يرضى القتيل وليس يرضى القاتل..

قد يفسر البعض هذا السلوك الإسرائيلي بالطمع والمراوغة وسرعة الانقلاب على العهد، ولكن آخرين يرون فيه سلوكا متعمدا للتملص من فكرة التسوية نفسها، خوفا من السلام. ويقال إن العديد من رجال السياسة في إسرائيل، وخاصة من يطلق عليهم اليمين الإسرائيلي يخشون في حالة السلام من تفكك الدولة، لأنها تشتمل على خليط غير متجانس من الجنسيات والأعراق والثقافات، ولا يشد بعضه إلى بعض إلا الحرب والخوف من الحرب. وهؤلاء يعتقدون أن تجزئة عملية التسوية إلى أجزاء مخترعة متناهية في الصغر هو حيلة من حيل مباعدة التسوية بينما الجرافة الإسرائيلية ماضية في إنجاز كل ما يتسع له الوقت من أمر واقع زاحف.

التسوية